

دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة
الاقتصادي
دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس

الدكتور محمود عزت اللحام / جامعة الأمير مقرن
المدينة المنورة-السعودية
الاستاذ أيمن هشام عزريل/ ماجستير محاسبة
مديرية التربية والتعليم - سلفيت/ فلسطين

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي، ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة، وزعت على الموظفين في المؤسسات الاقتصادية في محافظة نابلس، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن التحليل المالي ضروري جداً، وأن التحليل المالي يساهم في تنفيذ الخطط طويلة، وقصيرة المدى بدقة عالية. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها: الاستمرارية في عمليات التحليل المالي، والعمل على التخفيض من تكاليف التحليل المالي، وإطلاع الموظفين على أهداف التحليل المالي، ونتائجه الإيجابية في مسار عمل المؤسسة. **الكلمات الدالة: التحليل المالي، المؤسسة الاقتصادية، الشركات التجارية، محافظة نابلس.**

Abstract:

This study aims to identify the role of financial analysis in determining the path of economic institution. To achieve this, a questionnaire was designed and distributed to the employees in the economic institutions in Nablus, and the statistical software (SPSS) was used for the analysis of questionnaire data. The study found several results most importantly: financial analysis is very necessary, and that the financial analysis contributes to the implementation of long-and short-term plans with high accuracy.

The study suggested a number of recommendations including: continuity of financial analysis, working on reducing the costs of financial analysis, and informing the staff on the objectives of financial analysis and its positive results in the course of work of the Foundation.

Key words: Financial Analysis, Economic Enterprise, Commercial Companies, Nablus Governorate.

المقدمة:

شهد العالم، والاقتصاد مع بداية القرن الحادي والعشرون، تغيرات سريعة داخلية، وخارجية، ومحلية، وعالمية بشكل عام، كما أن تعدد الأدوات المالية، وتعاضد دور الشركات القابضة، والدخول بحقبة ما يعرف بالعولمة، جمع هذه العوامل وغيرها مما ساهم مساهمة يجعل التحليل المالي، والدراسة المالية، والمتابعة المستمرة للبيانات المالية للمؤسسة الاقتصادية ضرورة ملحة، ودائية لتساعد في اتخاذ القرار السليم، وصنع قرار استثماري على مستوى العمر الافتراضي للمشروع، بأقل درجة من المخاطرة.

إن نجاح أي مشروع اقتصادي، واجتماعي يعتمد على متطلبات أساسية ورئيسية، منها مدخلات الإنتاج مثل: المواد الخام، والأيدي العاملة، وغيرها، لكن نجد أن في الوقت الراهن أصبح المشروع يعتمد، وبشكل ضروري، وأساسي على الدراسة المالية، والتحليل بكافة جوانبه للوصول إلى أقصى درجة من الربح المادي، وحتى العائد الاجتماعي، وزيادة الطاقة الإنتاجية.

وهناك مشروعات استثمارية عامة تهدف إلى تحقيق أهداف عامة للاقتصاد القومي، والمصلحة العامة، وتنظيم النفقة العامة، ومع ذلك قد تهدف إلى تحقيق الربح، وهذا الذي يميز المشاريع العامة عن الخاصة، وهناك ميزة

أخرى، وهي أن من يسيطر في المشاريع الخاصة شخص واحد، أو فرد، والمشاريع العامة من يسيطر عليها الحكومة، ومع كل هذه التقسيمات والفروقات إلا أنها ترتبط في أنها تحتاج إلى الدراسة، والتحليل المالي المستمر، وصياغة توصيات تقدم لصانعي القرار لتكون مساعدة في ترشيد قدراتهم المتعلقة بالمشروع، (مطر، 2003، ص ك).

وقد ظهر التحليل المالي منذ بداية ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة كباقي، وظائف المنشأة الأخرى، حينما أجريت دراسات ميدانية باستخدام التحليل في دراسة الوضع المالي للمنشآت، وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1900، عندما أجريت دراسة على 981 شركة من خلال استخدام سبعة نسب مالية لدراسة وضع هذه الشركات، ثم ساير التحليل المالي الوظيفة المالية بشكل عام بوصفه الأساس في تطوير هذه الوظيفة، كما أنه ساير التطورات التي حصلت في الوظيفة المالية، والمحاسبية على حد سواء، بحيث أصبح بعد الحرب العالمية الثانية القاعدة الأساسية التي انطلقت منها وظيفة الإدارة المالية، ووظيفة المحاسبة إلى أن أصبح جزءاً لا يتجزأ من الإدارة المالية، وموضوعاً مستقلاً بذاته يدرس في الجامعات، والمدارس المتخصصة في مجال المال، والاقتصاد، (الصياح والعامري، 2006، ص 47).

ولا بد من التنويه إلى أن التحليل المالي بمدلوله الحقيقي لا يقتصر على قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية، وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء هذه الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، ومساعدة المحلل المالي على أن يقوم بدوره في التقييم المالي للمشروع، واستقاء الاتجاهات التي ستشكلها الأنشطة المستقبلية أيضاً، (مطر، 2003، ص ك).

مشكلة الدراسة:

يتضح مما سبق أن التحليل المالي يلعب دوراً كبيراً في سير عملية المؤسسات، والشركات، للوقوف على وضع المؤسسات المالي، وتحديد وضع المؤسسة من منظور مالي، وبصفة خاصة الشركات التجارية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتبحث في دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي، ومن هنا فإن التساؤل الرئيس للدراسة هو:

- ما دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي في الشركات التجارية في محافظة نابلس؟
أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه، كما تبرز أهميتها أيضاً في أنها تبحث في عملية التحليل المالي للشركات، لأن نجاح واستمرار المؤسسة الاقتصادية مهم وضروري للمساعدة في النهوض بالتنمية الاقتصادية، إن استخدام التحليل المالي مهم لاتخاذ القرار المناسب سواء بالقبول، أو الرفض، وإلقاء الضوء على أهم المعوقات التي تواجه المؤسسة الاقتصادية، وإبراز أهمية التنوع في أساليب التحليل المالي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في المؤسسة الاقتصادية، لذلك تأتي هذه الدراسة للتأكيد على أهمية التحليل المالي ودوره في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحديد ما يلي:
1. التعرف على ماهية التحليل المالي.
 2. الوقوف على مدى استخدام المؤسسات الاقتصادية للتحليل المالي في فلسطين.
 3. مقارنة المؤسسات الاقتصادية التي لا تستخدم التحليل المالي، بتلك المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تستخدم التحليل المالي، والدراسة المستمرة لقوائمها المالية.
 4. التعرف على قدرة المؤسسة الاقتصادية، على تحقيق درجة أعلى في ظل استخدام التحليل المالي.
 5. التعرف على أهمية، ودور التحليل المالي، في استمرار، ونجاح المؤسسة من عدمها.

حدود الدراسة:

- تشمل حدود الدراسة على ما يلي:
- الحدود الزمنية:** تم إجراء هذه الدراسة عام 2014 / 2015.
- الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة على العينة المذكورة ضمن محافظة نابلس.
- الحدود البشرية:** تم إجراء هذه الدراسة على أصحاب الشركات التجارية في محافظة نابلس.

المصطلحات الإجرائية:

1. **المؤسسة الاقتصادية (Economic Corporation):** مجموعة من عناصر الإنتاج البشرية، والمادية، التي تستخدم، وتسير بهدف إنتاج المواد، السلع والخدمات، وكذلك بيعها وتوزيعها، (أوكيل، 1994، ص 4).
2. **التحليل المالي (Financial Analysis):** يعرف التحليل المالي بأنه عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وتقييم أداء المنشآت التجارية، والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل، ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع، وتصحيح للبيانات المالية، وتقديمها بشكل مختصر، وبما يناسب عملية اتخاذ القرار، (الدوري وزناد، 2003، ص 7).

الإطار النظري:**أقسام الشركات:**

- 1- شركة التضامن: وهي الشركة التي تكون فيها كل شريك مسؤول مسؤولية تضامنية وغير محدودة عن ديون الشركة، أي ليس بحدود حصته بل تتعدى ذلك إلى أمواله الخاصة، وهذا النوع يناسب الشركات الصغيرة، التي لا تحتاج إلى رأس مال كبير، (طه، 2007، ص 71).
- 2- شركة التوصية البسيطة: هي الشركة التي تقوم بأعمالها تحت عنوان تجاري، وتشمل نوعين من الشركاء: أولاً: الشركاء المتضامنين هم الذين يقوموا بالأعمال الإدارية، وتتجاوز مسؤوليتهم عن ديون الشركة، لتتعدى الأموال الخاصة، (عطوي، 2005، ص 91)، ثانياً: الشركاء الموصون الذين تكون مسؤوليتهم عن ديون الشركة بمقدار حصتهم من رأس المال.

3- شركة المحاصة: وهي شركة ليس لها شخصية معنوية، وتلاءم الشخص الذي يرغب بالاستتار وإخفاء اسمه عن الجمهور، (طه، 2007، ص71).

أما بالنسبة لشركات الأموال، وهي الشركات التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي بل على الاعتبار المالي، وتشمل:

1. شركة المساهمة: وهي الشركة التي يقسم فيها رأس المال إلى أسهم متساوية القيمة، وتكون قابلة للتداول، وتنتقل ملكيتها بالوفاة، وهي تناسب المشروعات الكبيرة، ولا تتكون إلا من نوع واحد من الشركاء المساهمون.
2. شركة التوصية بالأسهم: تشبه شركة التوصية البسيطة في أنها تتكون من نوعين من الشركاء، الشركاء الموصون، والشركاء المتضامنون، إلا أنها تختلف في أن حصص الشركاء الموصون تكون على شكل أسهم قابلة للتداول، وتنتقل ملكيتها بالوفاة.

ما هو التحليل المالي:

التحليل المالي في السنوات القليلة الماضية أصبح له شأن كبير، حتى على مستوى الدول العربية رغم أنه لم يصل بعد إلى مستوى الطموح، وهناك الكثير من الجامعات، والمعاهد المختصة أخذت على إدخال هذه المادة المهمة بالمنهاج من أجل تخريج كوادر تلبى حاجة السوق.

هناك العديد من التعريفات للتحليل المالي، إذ يعرفه البعض عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة، والضعف من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، والاستعانة بالمعلومات المتاحة ذات العلاقة، (الصيرفي، 2007، ص12)، ويعرفه البعض بأنه علم له قواعد، وأسس تقوم على دراسة القوائم المالية باستخدام الأساليب الكمية، لإظهار، واشتقاق الارتباطات، والعلاقات، التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من نواحي تمويلية، وتشغيلية، (محمد وآخرون، 2005، ص12)، والبعض الآخر يعرفه بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف، واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية، والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي مما يساهم في تحديد أهمية، وخواص الأنشطة التشغيلية، والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومن مصادر أخرى لاستخدامها ليقوم أداء المنشأة لاتخاذ القرارات، (مطر، 2003، ص3).

ومع اختلاف التعريفات في الصياغة إلا أنها تصب في نفس الاتجاه، وهو أن التحليل المالي لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية، وإجرائية للمعلومات، والبيانات، والحكم على القرارات الاستثمارية بالقبول، أو الرفض، واستكشاف نقاط القوة، والضعف.

أهداف التحليل المالي:

1. بيان الوضع المالي للشركة، وقدرتها على الاقتراض، وتقييم جدوى الاستثمار، (السعيدة وآخرون، 2004).
2. الحكم على مدى كفاءة الإدارة، والاستفادة من المعلومات المتاحة.
3. تقييم جدوى الاستثمار، ومعرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
4. تقييم السياسات المالية، والتشغيلية، ومعرفة وضع الشركة في قطاعها.
5. تحليل مسببات الأرباح، والخسائر، وتقييم هيكل الأموال.

6. التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجهه الشركة، وتحديد الانحرافات في الأداء، وتشخيص أسبابها، (التميمي وآخرون، 2008).
7. يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية، والنوعية لمتخذي القرار.
8. تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة، والجديدة على حد سواء.
9. بناء توقعات خلال فترة زمنية قصيرة الأجل، ومتوسطة، وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة، وتحقيق فوائض مالية مستمرة، (الشمري، 2010).
10. اتخاذ القرار المناسب بما يخص الرقابة، والتخطيط، وتقييم الربحية، والسيولة، (محمد وآخرون، 2005).

معايير التحليل المالي:

- هناك مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل للتعبير عن مستوى الأداء المالي، ومن هذه المعايير:
1. المعيار المطلق: ويقاس كفاءة الشركة في الأجل القصير، ويأخذ المعيار قيمة ثابتة في ضوءها نقارن القيمة المماثلة للشركة مع هذه القيمة.
 2. معيار الصناعة: ويستخدم هذا المعيار لقياس وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل به الشركة، كما يمكن أن يكون معيار على مستوى نوعي للصناعة.
 3. معيار المستهدف: إذ تعد الإدارة مسبقاً، وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن خطة، وعليها يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي.
 4. المعيار التاريخي: إذ يعتمد لهذا الغرض أداء الشركة للسنوات السابقة، أو لسنة الأساس، وهذا المعيار يعكس مدى تطور في أنشطة، وفاعليات الشركة، (التميمي، 2008، ص30).

النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي:

1. نسب الهيكلية: هي النسب لمالية التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين، أو أكثر من بنود القائمة المالية في اللحظة الزمنية، وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية، مثل: نسبة التداول، ونسبة المديونية، أي أن العلاقة هنا تكون بين قيم بندين، أو أكثر على مدار الفترة المحاسبية نفسها.
2. نسب الربحية: يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما:
 - 1- مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن قدرة المنشأة البيع على توليد الأرباح.
 - 2- ويستخدم نسب الربحية لقياس قدرة، وكفاءة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ويتم الدراسة من خلال نقطتين هما:

1. دراسة ربحية الأموال المستثمرة.
 2. دراسة ربحية المبيعات، (محمد وآخرون، 2005).
- وتشمل نسب الربحية مجموعة نسب مالية، وهي:
- أ - حافة مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات.

ب- حافة ربح التشغيل = ربح التشغيل قبل الفوائد، والضرائب / صافي المبيعات.
وتستخدم النسبتان لقياس قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة، التي قد تنشأ عن هبوط سعر
السوقي للمنتج، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج، أو هبوط حجم المبيعات.

ج- العائد على الموجودات: مجموعة النسب، التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة بتمويل
بقصر تمويل موجوداتها، سواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين، أو من الاثنين معاً، وتضم
هذه المجموعة نسب مالية مثل: عائد الموجودات = الربح التشغيل / جملة الموجودات.

3. نسب السيولة: تستخدم كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة، والذي يعبر عن مدى قدرتها في الوفاء
بالتزاماتها قصيرة الأجل وتشمل هذه النسب ما يلي:

أ. نسب التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.

ب. نسبة السيولة السريعة = الموجودات المتداولة - المخزون / المطلوبات المتداولة.

ج. نسبة النقدية، وشبه النقدية / المطلوبات المتداولة.

وتظهر هذه النسب مدى كفاية تشغيل عناصر الأصول، ونسب معدلات الدوران، ويمكننا باستخدام هذه
النسب أن يتم التعرف هل البضاعة كاسدة أم لا، وتحليل نشاط، وفاعلية البيع، وتحصيل الذمم، وسداد
الديون، (جامعة القدس المفتوحة، 2007، ص237).

وتتكون جميع النسب من رقم صافي المبيعات، ويكون هو دائماً البسط، أما الصفر المراد قياسه فيكون في
المقام، ومن هذه النسب: معدل دوران المخزون، معدل دوران الملكية، معدل دوران الأصول المتداولة، معدل
دوران رأس المال المستثمر، معدل دوران المديونية، (محمد وآخرون، 2005، ص7).

4. نسب النشاط، أو نسب الأداء: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات،
والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها باستخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات، ومن ثم مدى
قدرتها في الاستخدام لهذه الموجودات.

ويمكن تقسيم هذه النسب إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أولاً: نسب أو معدل دوران الموجودات، والمطلوبات المتداولة، وتشمل ما يلي:

1. معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات ÷ رصيد المدينين.

2. متوسط فترة التحصيل = 365 ÷ معدل دوران الذمم المدينة.

3. معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة ÷ رصيد المخزون.

4. متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = 360 ÷ معدل دوران المخزون.

5. معدل دوران الذمم المدينة = المشتريات ÷ رصيد الدائنين، (مطر، 2003).

ثانياً: نسب، أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل، وتشمل ما يلي:

1. معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات ÷ جملة الموجودات.

2. معدل دوران الموجودات الملموسة = صافي المبيعات ÷ جملة الموجودات غير الملموسة.

5. نسب هيكل رأس المال Capital Structure Ratios: تستخدم هذه النسب كأدوات لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، وتقيس أيضاً مدى نجاح سياسة التمويل المتبعة في المنشأة، وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلية، والخارجية، وانعكاساتها على مخاطر الرفع المالي، ومن أهم هذه النسب المستخدمة ما يلي:

1- نسبة تغطية الفوائد = الربح التشغيلي ÷ الفوائد المدفوعة.

2- فترة استرداد القرض = النقدية وما يعادلها الفوائد المدفوعة توزيعات الأرباح ÷ قيمة القرض.

3- نسبة الديون = جملة الديون ÷ جملة الموجودات.

6. نسب السوق Market Ratios: تستخدم هذه النسب لتقييم أداء الشركات، وكما تستخدم للمستثمرين الماليين، والمحللين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية الأسهم، وتضم هذه النسب ما يلي:

1- عائد السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة توزيعات الأسهم الممتازة ÷ عدد الأسهم العادية.

2- نسبة حجز الأرباح = توزيعات السهم العادي - 1.

3- ربح السهم العادي = توزيعات السهم العادي ÷ السعر السوقي للسهم.

4- معدل الرسملة = عائد السهم العادي ÷ السهم السوقي للسهم، (مطر، 2003).

ومن أهم الأساليب المستخدمة في التحليل المالي:

1- التحليل الفني Technical Analysis: هو استخدام البيانات الناتجة عن السوق، لتحليل سوق الأسهم الكلي، والأسهم الفردية، ويسمى بالتحليل الداخلي، أو تحليل السوق.

ويهدف التحليل الفني، لدراسة متغيرات السوق في المستقبل، واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة للأسهم، ويهتم بدراسة الطلب، والعرض على الأوراق المالية، والدراسات التاريخية خلال فترة معينة، وكمية الأسهم المعروضة، والمطلوبة، وأثرها على الأسعار المستقبلية.

ومن افتراضات المحللين الفنيين أن السعر يتحدد، وفق العرض، والطلب، والتفاعل بينهما، ويفترض أن القيمة السوقية للأسهم أيضاً تتحدد من خلال العرض، والطلب، وأن التحرك من السعر المتوازن إلى آخر تحتاج إلى بعض الوقت، (لظفي، 2007، ص48).

ويعتمد المحللون الفنيون في قراءتهم على فحص البيانات السابقة، كما أن هناك افتراضات تقول بأن هناك عوامل تحكم العرض، والطلب منها المنطقية، ومنها المعقول، ومنها الغير المنطقي، وتشمل العوامل الاقتصادية، التي يركز عليها المحللون الماليون، (حماد، 2006، ص320).

وافترض إغفال التقلبات الصغرى لأسعار الأوراق المالية الفردية، والقيمة الكلية للسوق، والتي تميل في التحرك في اتجاهاتها، وتستمد لفترة قصيرة من الوقت، وقد تنشأ اختلاف حول هذا العرض، وذلك لأن أسعار الأسهم تتحرك في اتجاهات تستمد لفترة طويلة نسبياً، ويرجع ذلك إلى المعلومات الجديدة، والتي تؤثر على العرض، والطلب حيث قد يصل إلى مستثمرين قبل غيرهم في وقت مبكر.

والتحليل الفني يركز على البيانات المالية المنشورة، ويركز على العوامل الداخلية عن طريق تحليل التحركات في السوق وفي أسعار الأسهم، ويعتمد التحليل الفني على عوامل السوق كأسعار الأوراق المالية، وحجم التداول، وسلوك المستثمرين، والتوقيت الزمني، واتساع السوق للحصول على المعلومات، (لظفي، 2007، ص49).

ويميل الفنيون للتركيز على المدى القصير، ويركزوا على التوقيت، حيث أن أسعار الأسهم تميل إلى التحرك في اتجاهات، ويمكن تحليل الاتجاهات الجديدة عن طريق دراسة حركة الأسعار، وحجم التداول مع مرور الوقت، يمكن تطبيق التحليل الفني على الأسهم الفردية، وعلى السوق الإجمالي، ويشمل استخدام الخرائط، والقواعد الفنية للتبادل، ومن أهم الأدوات المستخدمة في التحليل الفني السعر، وحجم التداول حيث يشهد ارتفاع، أو انخفاض أسعار الأسهم إلى ارتفاع، وانخفاض حجم التداول، (حماد، 2006، ص324).

مشكلات التحليل المالي:

بالرغم من الأهمية الكبيرة للتحليل المالي لتغيير، وفهم العلاقات بين عناصر، ومكونات القوائم المالية، إلا أنه يعاني من مشكلات تتعلق باستخدام الأوراق، والأساليب للتحليل المالي، ومن أبرز المشكلات، أن القوائم المالية تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي تستخدم في التحليل المالي فهي تعتبر بداية الطريق في عملية التحليل، ونقطة الانطلاق في فهم المراكز المالية، وتفسير أعمالها، ونتائجها، (لظفي، 2007، ص49).

أن القوائم المالية تعتبر مخرجات العمل المحاسبي، لأنها تعد في نهاية الفترات الزمنية، فلذلك سلامة العمل المحاسبي، وسلامة التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية، والمتعارف عليها، بالتبعية على نتائج التحليل المالي .

الدراسات السابقة:

1. دراسة (آمال، 2013): تشكل قائمة التدفقات النقدية أسلوباً مهماً، من أساليب التحليل المالي في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية المختلفة، إذ يلاحظ أن تطور مؤشرات هذه القائمة، واستخدامها كان بطيئاً، وضعيفاً مقارنة بالمؤشرات المالية التقليدية المرتبطة بقائمتي الدخل، والمركز المالي، ويسعى هذا البحث إلى دراسة العلاقة ما بين نتائج مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية مع نتائج مؤشرات التحليل المالي لقائمتي الدخل، والمركز المالي ومدى الانسجام فيما بينها.

اعتمد البحث على عينة مكونة من ثلاث شركات من الشركات العالمية العاملة في قطاع صناعة الإلكترونيات، والأجهزة الحاسوبية، وتم تحليل النتائج باستخدام مؤشرات التحليل المالي، واعتمد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، لتحديد الارتباط بين هذه المؤشرات، وقد جاءت النتائج لتوضح وجود علاقة تكاملية بين مؤشرات التحليل المالي المختلفة، مما يستوجب على الشركات اللجوء إلى استخدام مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية، إلى جانب مؤشرات التحليل المالي للقوائم المالية التقليدية، لأنها ستوفر رؤياً أشمل حول تقييم سياسة الوحدة الاقتصادية، ومدى قدرتها على توليد النقدية، وفحص العلاقة بين جودة الربحية، وجودة السيولة بالاقتران مع باقي القوائم المالية المختلفة.

2. **دراسة (على، 2010):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام مبدأ محاسبة المسؤولية على تقويم الأداء المالي في الهيئة القومية للكهرباء، كما هدفت إلى عرض، وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية كنظام يساعد في تقويم أداء المراكز في الهيئة القومية للكهرباء في السودان عن طريق مقارنة الأداء الفعلي، والأداء المخطط، وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية، أو موجبة، مما ينعكس أثره على كفاءة كل مراكز المسؤولية، تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، تم توزيعها، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي، أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- 1- استخدام الهيئة نظام محاسبة المسؤولية، ساعد الهيئة على ترقية أدائها، وتحقيق الأهداف.
- 2- محاسبة المسؤولية مكنت الهيئة من استغلال مواردها المتاحة، وعملت على تخفيض الانحرافات.
- 3- تقسيم الهيئة إلى مراكز، وإدارات، زاد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتحقيق الأهداف.
- 4- أدى استخدام نظام محاسبة المسؤولية، إلى وجود بيانات ملائمة لقياس، وتقويم الأداء، مما ساعد في جودة المنتجات، وزيادة المبيعات.
- 5- ساعد وجود نظام محاسبة المسؤولية، على إعداد، وتنفيذ الموازنة بصورة جيدة، وتقديم تقارير بصورة متكاملة وواضحة، وفي الوقت المناسب، وبصورة دورية.

3. **دراسة (عمار، 2008):** تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة، وينصب استخدام المصارف على التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف، واتخاذ القرارات، وتعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر، أو الفشل المالي، إضافة إلى عدم تركيز المصارف في مجال إعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين في مجال التنبؤ بالتعثر، وعدم استخدام المصارف التجارية الوطنية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال.

وأصت الدراسة بضرورة قيام المصارف بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي، وبخاصة في مجال التنبؤ بالتعثر، وتشجيع الموظفين لتلقي تلك الدورات مع عمل حوافز تشجيعية للموظفين يثبتون جداتهم، وتشجيع الجامعات الفلسطينية على ضرورة زيادة عدد الساعات المخصصة لمادة التحليل المالي، مع التركيز على الجانب العملي فيها أكثر من الجانب النظري، وضرورة قيام المصارف بعقد دورات مختصة في جانب التنبؤ بالتعثر المالي، وتدريب الموظفين على كيفية استخدام وتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

4. **دراسة (Akhtar, et al., 2012):** والتي هدفت لقياس أثر الرفع المالي على الأداء المالي للشركات بالتطبيق على قطاع شركات البترول، والطاقة، فقد قامت هذه الدراسة بفحص فرضية مفادها أن الشركات ذات معدلات الربحية العالية، تسعى لزيادة الرفع المالي، وقد قامت الدراسة بفحص أثر الرفع المالي على مؤشرات العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وعدد مرات تغطية الفوائد، والديون، ونسبة توزيعات الأرباح إلى حقوق الملكية، وصافي الربح التشغيلي، والنمو في المبيعات، والعائد على السهم، وقد أظهرت النتائج أن الرفع المالي يؤدي إلى تحسين الوضع المالي للشركات، ومن ثم زيادة فرص نموها داخل القطاع الذي تعمل بداخله.

5. دراسة (Al Taleb, and Al Shubiri, 2011): قامت بدراسة متغيرات، الربحية، والنمو في الفرص الاستثمارية، وحجم الأصول، والسيولة، وتم ربط هذه المتغيرات بنسبة الدين لدى مفردات عينة الدراسة، وقد أجريت هذه الدراسة على (60) شركة صناعية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وأظهرت نتيجة الدراسة أن نسبة الدين ترتبط بعلاقة إيجابية مع نسبة النمو في إجمالي الأصول، في حين ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، وهيكلية الأصول، في المقابل أظهرت الدراسة أن متغير النمو في الفرص الاستثمارية يرتبط بعلاقة إيجابية مع الديون طويلة الأجل، وأن متغير حجم الأصول يرتبط بعلاقة إيجابية مع الديون طويلة الأجل، وعلاقة عكسية مع الديون قصيرة الأجل، وأظهرت الدراسة أيضاً أن متغير الربحية والسيولة غير مرتبطة بعلاقة مع التغير في حجم الديون.

6. دراسة (Donates Pilinku & Vytautas Boguslauskas, 2009): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سوق الأسهم، وعوائد الاقتصاد الكلي، خلال السنوات القليلة الماضية، وقد تمت الاستفادة من كثير من الدراسات السابقة النظرية التطبيقية، التي تختص بموضوع الدراسة التحليلية للقوائم المالية، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، منها: أن تحديد أسعار الأوراق المالية يتم من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا يعني أنه يمكن التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي من قبل القرارات الاستثمارية، كما بينت أن هناك علاقة قصيرة الأجل بين أسعار سوق الأسهم، والاقتصاد الكلي، تبعاً لجملة متغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك النقود المعروضة لها أثر إيجابي قوي على الأسهم.

7. دراسة (Shane S. Dikolli, & Igor Vaysman, 2006): هدفت الدراسة إلى تحليل، واختبار مقاييس الأداء والأرباح، والتعرف على أسعار الأسهم، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية، التي تم فيها توزيع استبانة على عينة، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها:

1. أن الوقت هو العامل الأساسي لأطراف العملية التعاقدية المتمثلة في المالك كطرف أساسي، كما تبين بأن سعر السهم ليس بالضرورة أن تكون أداة مهمة من أجل تحفيز المديرين، لأنه لا يمكن التعرف على تطلعاته المستقبلية بالحصول على الأرباح الملائمة.

2. تبين بأن هناك مصالح متضاربة ما بين بائع السهم، ومشتريه، وأن لديهم أفضليات مختلفة يختلف بعضها عن الآخر، كما تبين أن هناك إقبالاً على الأوراق المالية ذات الأسعار المرتفعة، لأنها أداة مناسبة للمضاربين، ومرضية لتوجهاتهم بالمخاطرة.

فرضيات الدراسة:

- 1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) حول دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة يعزى لمتغير الجنس.
- 2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) حول دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة يعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- 3) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) حول دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة يعزى لمتغير سنوات الخبرة.
- 4) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) حول دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة يعزى لمتغير التخصص.
- 5) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) حول دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة يعزى لمتغير الموقع الوظيفي.

الإطار العملي:**منهجية الدراسة:**

- لقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي الميداني، نظراً لملاءمته لأغراض الدراسة، حيث تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:
1. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة ككل، وعلى كل فقرة من فقراتها.
 2. اختبار (ت) للمجموعتين المستقلتين (Independent T-test).
 3. تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).
 4. معادلة (كرونباخ ألفا) لحساب الثبات.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي الشركات التجارية، تم توزيعها على موظفي الشركات التجارية العاملة في محافظة نابلس المرخصة، والمعتمدة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، حيث شمل مجتمع العينة جميع موظفي الشركات التجارية.

عينة الدراسة:

تشتمل عينة الدراسة على (50) استبانة، تم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في عينة موظفي الشركات التجارية العاملة في محافظة نابلس، وقد وزعت الاستبانة على أفراد العينة لنسبة (100%) الذين يمثلون المجتمع الأصلي.

والجدول رقم (1) التالي يمثل وصفاً لعينة الدراسة موزعة على المتغيرات المستقلة التي ورد ذكرها في الاستبانة.

الجدول رقم (1) يمثل وصف لعينة الدراسة.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس.	ذكر	35	70%
	أنثى	15	30%
المؤهل العلمي.	دبلوم	9	18%
	بكالوريوس	35	70%
	ماجستير فأعلى	6	12%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	19	38%
	من 5 – 10 سنوات	14	28%
	أكثر من 15 سنة	17	34%
التخصص.	محاسبة	8	16%
	إدارة أعمال	9	18%
	علوم مالية ومصرفية	14	28%
	غير ذلك	19	38%
الموقع الوظيفي.	مدير مالي	12	24%
	رئيس قسم	10	20%
	موظف	21	42%
	غير ذلك	7	14%
المجموع		50	100%

أداة الدراسة:

قام الباحثان بإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، وتطويرها بعد الاطلاع على المعلومات المتصلة بها، والدراسات ذات العلاقة، وقد اعتمد الباحثان على هذه الاستبانة في التوصل إلى نتائج الدراسة الحالية، وبلغ مجموع الفقرات فيها (29) فقرة، وقد روعي في بناء الاستبانة مدى مناسبتها للعينة من حيث الصياغة اللغوية، ووضوح ما تسأل عنه الفقرات.

صدق الأداة (Validity): تم عرض الأداة بعد بنائها من قبل الباحثين على عدد من المتخصصين، وقام الباحثان بناءً على رأي المحكمين، بالأخذ بالملاحظات، والتعديلات لفقرات الاستبانة، سواء من حيث الصياغة اللغوية، أو حذف بعض الفقرات، أو تعديلها، واعتمد الباحثان على رأي المحكمين وإجماعهم كمؤشر على صدق محتوى الاستبانة.

ثبات الأداة (Reliability): بعد تطبيق أداة الدراسة على العينة، تم حساب معامل الثبات للأداة عن طريق استخدام معادلة (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة معامل الثبات (74.8%)، وهذه القيمة مقبولة لمعامل الاتساق الداخلي في حدود أغراض هذه الدراسة وطبيعتها.

متغيرات الدراسة:

أ- المتغيرات المستقلة (Independent Variables) وتشتمل على الآتي:

1- متغير الجنس: وله مستويان هما:

أ- ذكر
ب- أنثى

- 2- متغير المؤهل العلمي: وله ثلاثة مستويات هي:
 أ- دبلوم ب- بكالوريوس ج- ماجستير فأعلى
- 3- متغير سنوات الخبرة: وله ثلاثة مستويات هي:
 أ- أقل من 5 سنوات ب- من 5-10 سنوات ج- أكثر من 15 سنة
- 4- متغير التخصص: وله أربعة مستويات هي:
 أ- محاسبة ب- إدارة أعمال ج- علوم مالية ومصرفية د- غير ذلك
- 5- متغير الموقع الوظيفي: وله أربعة مستويات هي:
 أ- مدير مالي ب- رئيس قسم ج- موظف د- غير ذلك

ب- المتغيرات التابعة (Dependent Variables) وتشتمل على الاستجابة على الدرجة الكلية للاستبانة.
 نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالتساؤل الرئيس للدراسة، وينص على التالي: ما دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي في الشركات التجارية في محافظة نابلس؟
 للإجابة على التساؤل استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية لكل فقرة، وعلى الدرجة الكلية للأداة عند العينة، والجدول (2) يبين ذلك.

ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت المتوسطات الحسابية التالية المعتمدة، والخاصة بالاستجابة على الفقرات كالتالي:
 (80%) فأكثر درجة أثر كبيرة جداً، من (70%-79.99%) درجة أثر كبيرة، من (60%-69.99%) درجة أثر متوسطة، من (50%-59.99%) درجة أثر قليلة، أقل من (50%) درجة أثر قليلة جداً، ويوضح الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لدور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي.

الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لدور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية.

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة %	درجة الأثر
1	أرى أن التحليل المالي، يلعب دوراً في نجاح المؤسسة الاقتصادية.	0.73	4.46	89.2	كبيرة جداً
2	اعتقد أن المؤسسة الاقتصادية الصغيرة لا تحتاج إلى التحليل المالي.	1.16	2.40	58	قليلة
3	أعتقد أن المؤسسة الاقتصادية الكبيرة بحاجة إلى التحليل المالي.	0.98	4.38	87.6	كبيرة جداً
4	أرى إن التحليل المالي مكلف.	0.90	3.38	67.6	متوسطة
5	يحتاج التحليل المالي، إلى رقابة، ومتابعة مستمرة.	0.58	4.30	86	كبيرة جداً
6	أحبذ زيادة الوقت، والجهد على التحليل المالي، حتى يصبح أدق.	0.80	4.20	84	كبيرة جداً

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة %	درجة الأثر
7	أرى أن التحليل المالي، يلعب دوراً كبيراً في تحديد الربحية.	0.85	4.00	80	كبيرة جداً
8	اشعر أن التحليل المالي، يعطي معلومات كمية عن وضع المؤسسة الاقتصادي.	0.79	3.98	79.6	كبيرة
9	اشعر أن التحليل المالي، يعطي معلومات نوعية عن وضع المؤسسة الاقتصادي.	0.74	3.98	79.6	كبيرة
10	اعتقد أن التحليل المالي، يكشف عن الانحرافات، والأخطاء في المؤسسة الاقتصادية.	0.88	4.22	84.4	كبيرة جداً
11	كلما كان التحليل المالي مكلف كلما كان أدق.	0.96	2.82	56.4	قليلة
12	أرى أن هناك مؤسسات تحتاج أكثر من غيرها للتحليل المالي.	0.94	4.04	80.8	كبيرة جداً
13	يساعد التحليل المالي، في التنبؤ بنتائج أعمال المؤسسة في المستقبل.	0.90	3.90	78	كبيرة
14	يساعد التحليل المالي، في بيان قدرة المؤسسة على الاقتراض، والساد.	0.59	3.92	78.4	كبيرة
15	أرى أن التحليل المالي، يساعد على التعاون بين المؤسسات الاقتصادية.	0.90	4.14	82.8	كبيرة جداً
16	أفضل أن تقوم المؤسسة الاقتصادية بنشر بياناتها بعد التحليل المالي.	1.11	3.88	77.6	كبيرة
17	أفضل أن تقوم المؤسسة الاقتصادية بحفظ بيانات التحليل المالي، وجعلها سرية.	1.37	3.06	61.2	متوسطة
18	أحبذ المعلومات المالية التي تتمتع بالموضوعية، ليكون التحليل المالي أدق.	0.84	3.94	78.8	كبيرة
19	اشعر أن الهدف الرئيسي من التحليل المالي، الوقوف على المعلومات المالية للمؤسسة.	0.96	3.64	72.8	كبيرة
20	يعمل التحليل المالي على إعادة جدولة، وتبويب البيانات، وتصحيحها.	0.78	4.00	80	كبيرة جداً
21	قائمة الأرباح، والخسائر أكثر أهمية للتحليل المالي.	1.07	3.30	66	متوسطة
22	تؤثر الأوضاع السياسية على نتائج التحليل المالي.	1.05	3.48	69.6	متوسطة
23	ينم الاعتماد على البيانات المالية، في نهاية السنة المالية، أكثر من الاعتماد على سنة مالية.	0.93	3.22	64.4	متوسطة
24	كلما اعتمدت المؤسسة الاقتصادية على التعامل الإلكتروني قلت حاجتها إلى التحليل المالي.	1.14	2.86	57.2	قليلة
25	أفضل أن تقوم بعض المؤسسات المالية، بتعديل طبيعة عملها بناء على نتائج التحليل المالي.	0.80	3.82	66.4	متوسطة
26	أحبذ المقارنة في التحليل المالي، بين قوائم مالية لسنتين متتاليتين.	0.91	3.94	78.8	كبيرة
27	يكشف التحليل المالي، عن البيانات المتعلقة بتلاعب الغش.	0.86	4.16	83.2	كبيرة جداً
28	يتم دراسة، ومراجعة البيانات، التي تم التوصل إليها عن طريق التحليل المالي.	0.65	3.88	67.6	متوسطة
29	اعتقد أن التحليل المالي، ضروري للمؤسسة الاقتصادية.	0.63	4.60	92	كبيرة جداً
	الدرجة الكلية لجميع فقرات الأداة	0.31	3.78	75.6	كبيرة

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يظهر من الجدول السابق رقم (2)، أن متوسط الاستجابة كبير جداً على الفقرات (1، 3، 5، 6، 7، 10، 12، 15، 20، 27، 29)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (80%-92%)، وكانت الاستجابة كبيرة على الفقرات (8، 9، 13، 14، 16، 18، 19، 26)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (72.8%-79.6%)، وكانت الاستجابة متوسطة على الفقرات (4، 17، 21، 22، 23، 25، 28)، وبلغ متوسط الاستجابة عليها بين (61.2%-69.6%)، وكانت الاستجابة قليلة على الفقرات (2، 11، 24)، وبلغ متوسط الاستجابة عليها بين (56.4%-58%)، وكانت نسبة الاستجابة على الدرجة الكلية لجميع فقرات الأداة كبيرة، وبلغت (75.6%).

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: وتتص الفرضية الأولى على التالي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، حول دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة يعزى لمتغير الجنس.

لفحص الفرضية الأولى تم استخدام اختبار (T-test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنس، كما يوضحه الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنس.

الدلالة*	(ت)	أنثى		ذكر		الدرجة الكلية للأداة.
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
0.828	0.219	0.33	3.80	0.30	3.78	

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

يتضح من الجدول رقم (3) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنس، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الأولى بالنسبة للعينة في هذه الدراسة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: وتتص الفرضية الثانية على التالي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، حول دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

لفحص الفرضية الثانية استخدام الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، كما يوضحه الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

الدرجة الكلية للأداة.	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
	4.00	3.74	3.70

وتم أيضاً فحص الفرضية الثانية باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي عند العينة.

الجدول رقم (5) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي عند العينة.

مستوى الدلالة *	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الدرجة الكلية للأداة.
0.064	2.92	0.26	2	0.53	بين المجموعات	
		9.06	47	4.26	داخل المجموعات	
		---	49	4.79	المجموع	

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتبين من الجدول رقم (5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الثانية في الدراسة الحالية. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: وتتص الفرضية الثالثة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، حول دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة يعزى لمتغير سنوات الخبرة.

لفحص الفرضية الثالثة استخدام الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، كما يوضحه الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الدرجة الكلية للأداة.	أقل من 5 سنوات	من 5 - 10 سنوات	أكثر من 15 سنة
	3.80	3.86	3.71

وتم أيضاً فحص الفرضية الثالثة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة عند العينة.

الجدول رقم (7) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة عند العينة.

مستوى الدلالة *	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الدرجة الكلية للأداة.
0.409	0.91	8.93	2	0.17	بين المجموعات	
		9.81	47	4.61	داخل المجموعات	
		---	49	4.79	المجموع	

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتبين من الجدول رقم (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الثالثة في الدراسة الحالية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: وتتص الفرضية الرابعة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، حول دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة يعزى لمتغير التخصص.

لفحص الفرضية الرابعة استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص، كما يوضحه الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص.

الدرجة الكلية للأداة.	محاسبة	إدارة أعمال	علوم مالية ومصرفية	غير ذلك
	3.59	3.77	3.83	3.84

وتم أيضاً فحص الفرضية الرابعة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص عند العينة.

الجدول رقم (9) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص عند العينة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
بين المجموعات	0.40	3	0.13	1.42	0.247
داخل المجموعات	4.38	46	9.52		
المجموع	4.79	49	---		

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 = \alpha$).

يتبين من الجدول رقم (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الرابعة في الدراسة الحالية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة: وتتص الفرضية الخامسة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، حول دور التحليل المالي في تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة يعزى لمتغير الموقع الوظيفي.

لفحص الفرضية الخامسة استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي، كما يوضحه الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي.

الدرجة الكلية للأداة.	مدير مالي	رئيس قسم	موظف	غير ذلك
	3.81	3.80	3.79	3.70

وتم أيضاً فحص الفرضية الخامسة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي عند العينة.

الجدول رقم (11) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي عند العينة.

مستوى الدلالة *	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الدرجة الكلية للأداة.
0.892	0.205	2.10	3	6.31	بين المجموعات	
		0.10	46	4.72	داخل المجموعات	
		---	49	4.79	المجموع	

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha = 0.05)$.

يتبين من الجدول رقم (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الخامسة في الدراسة الحالية.

النتائج:

1. نستنتج أن التحليل المالي ضروري جداً، ومهم ويحصل على التأييد.
2. الموظفين متعاونين مع سياسات المؤسسة الرقابية بحكمة وموضوعية.
3. تهتم المؤسسات على تحسين قدرات الموظفين والعاملين فيها، من خلال إعطاء دورات تدريبية في مجال التحليل المالي.
4. هناك أطراف عديدة تستفيد من عملية التحليل المالي عند اتخاذ القرارات، سواء من داخل المؤسسة، أو من خارجها تتفاوت من حيث اهتمام كل منها بنتائج عمليات التحليل.
4. ينتج عن عدم استخدام التحليل المالي مجموعة مشاكل مثل: صعوبة اتخاذ القرارات، صعوبة المقارنة بين القوائم المالية.
5. يساهم التحليل المالي في تنفيذ الخطط طويلة، وقصيرة المدى بدقة وثقة عالية.

التوصيات:

1. الاستمرار في عمليات التحليل المالي.
2. الاهتمام بعملية التحليل المالي، له دور كبير في وضوح الوضع المالي للمؤسسة.
3. العمل على التخفيض من تكاليف التحليل المالي قدر الإمكان.
4. متابعة التطورات العلمية في التحليل المالي، والاستفادة من التطورات في تقادي المشاكل التي قد تؤثر على المؤسسة.
5. ضرورة الاهتمام بكافة البيانات التي تحتويها القوائم المالية، والشفافية عند الإفصاح عنها.
6. السعي وراء إطلاع الموظفين نحو أهداف التحليل المالي، وتوضيح نتائجه الإيجابية في مسار عمل المؤسسة.
7. ونقترح في هذا الجانب على ضرورة السعي وراء عمل مثل هذه الأبحاث بشكل مفصل أكثر من اللازم، وإعطائها الوقت، والجهد اللازم، للحصول على نتائج و توصيات واقتراحات أكثر دقة.

المراجع العربية:

- التميمي، ارشد فواد وآخرون، (2008)، **التحليل والتخطيط المالي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الدوري، مؤيد، وزناد، نور الدين، (2003)، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- السعيدة، فيصل جميل وآخرون، (2004)، **الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
- الشمري، خالد توفيق، (2010)، **التحليل المالي والاقتصادي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الصياح، عبدالستار، والعامري، سعود، (2006)، **الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الصيرفي، محمد، (2007)، **إدارة المال وتحليل هيكله**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
- أمال، نوري محمد، (2013)، **مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والثلاثون، بغداد، العراق.
- أوكيل، سعيد، (1994)، **وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- جامعة القدس المفتوحة، (2007)، **تحليل وتقييم المشاريع**، أم السماق-عمان-الأردن.
- حماد، طارق عبد العال، (2006)، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ورفع الائتمان**، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- طه، مصطفى كمال، (2007)، **الشركات التجارية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
- عطوي، فوزي، (2005) **الشركات التجارية في القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- على، سهير حسن إبراهيم، (2010)، **أثر استخدام مبدأ محاسبة المسؤولية على تقويم الأداء المالي دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- عمار اكرم عمر الطويل، (2008)، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- لطفي، أمين السيد، (2007)، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء في البورصة**، الدار الجامعية، القاهرة.
- محمد، منير شاكر وآخرون، (2005)، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مطر، محمد، (2003)، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

- Akhtar et al., (2012), Relationship between Financial Leverage and Financial Performance: Evidence from Fuel & Energy Sector of Pakistan. *European Journal of Business and Management*, Vol. 4, No.11, PP.2222–2839.
- Al Taleb, Ghassan and Al Shubiri, Faris, (2011), capital Structure Decision and Debt Maturity structure: An Empirical Evidence From Jordan, *Journal of Commerce*, Vol. 3 , No.4, PP. 49–60.
- Donatas Pilinkus, Vytutas Boguslauskas, (2009), The Short-Run Relationship Between Stock Market Prices and Macroeconomic Variables in Lithuania: An Application of the Impulse Response Function, *Economics of Engineering Decisions*, Vol. 3, PP 20–80.
- Shane S. Dikolli & Igor Vaysman, (2006), Contracting on the Stock Price and Forward-Looking Performance Measures, *European accounting review*, Vol. 15, No. 4, 445–464.

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الأفاضل

تحية طيبة وبعد ،،،

استبانة حول موضوع:

دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي (دراسة ميدانية على الشركات التجارية في محافظة نابلس)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي في الشركات التجارية في محافظة نابلس، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة، علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستخصص لأغراض الدراسة، والبحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة. وأقدم لكم سلفاً كل الشكر والتقدير

وشكراً لتعاونكم

القسم الأول:

يتضمن هذا القسم معلومات شخصية عنك، الرجاء اختيار الإجابة المناسبة، ثم وضع إشارة (√) عند المكان المحدد لها.

1- الجنس: ذكر () أنثى ()

2- المؤهل العلمي:

دبلوم () بكالوريوس () ماجستير فأعلى ()

3- سنوات الخبرة (بالسنوات):

أقل من 5 سنوات () من 5 - 10 سنوات () أكثر من 15 سنة ()

4- التخصص:

محاسبة () إدارة أعمال () علوم مالية ومصرفية () غير ذلك ()

5- الموقع الوظيفي:

مدير مالي () رئيس قسم () موظف () غير ذلك ()

ثانياً: الاستبانة: ضع إشارة (√) في المكان الذي يتفق مع رأيك:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	أرى أن التحليل المالي، يلعب دوراً في نجاح المؤسسة الاقتصادية.					
2	اعتقد أن المؤسسة الاقتصادية الصغيرة لا تحتاج إلى التحليل المالي.					
3	أعتقد أن المؤسسة الاقتصادية الكبيرة بحاجة إلى التحليل المالي.					
4	أرى إن التحليل المالي مكلف.					
5	يحتاج التحليل المالي، إلى رقابة، ومتابعة مستمرة.					
6	أحبذ زيادة الوقت، والجهد على التحليل المالي، حتى يصبح أدق.					
7	أرى أن التحليل المالي، يلعب دوراً كبيراً في تحديد الربحية.					
8	اشعر أن التحليل المالي، يعطي معلومات كمية عن وضع المؤسسة الاقتصادي.					
9	اشعر أن التحليل المالي، يعطي معلومات نوعية عن وضع المؤسسة الاقتصادي.					
10	اعتقد أن التحليل المالي، يكشف عن الانحرافات، والأخطاء في المؤسسة الاقتصادية.					
11	كلما كان التحليل المالي مكلف كلما كان أدق.					
12	أرى أن هناك مؤسسات تحتاج أكثر من غيرها للتحليل المالي.					
13	يساعد التحليل المالي، في التنبؤ بنتائج أعمال المؤسسة في المستقبل.					
14	يساعد التحليل المالي، في بيان قدرة المؤسسة على الاقتراض، والسادد.					
15	أرى أن التحليل المالي، يساعد على التعاون بين المؤسسات الاقتصادية.					
16	أفضل أن تقوم المؤسسة الاقتصادية بنشر بياناتها بعد التحليل المالي.					
17	أفضل أن تقوم المؤسسة الاقتصادية بحفظ بيانات التحليل المالي، وجعلها سرية.					
18	أحبذ المعلومات المالية التي تتمتع بالموضوعية، ليكون التحليل المالي أدق.					
19	اشعر أن الهدف الرئيسي من التحليل المالي، الوقوف على المعلومات المالية للمؤسسة.					
20	يعمل التحليل المالي على إعادة جدولة، وتبويب البيانات، وتصحيحها.					
21	قائمة الأرباح، والخسائر أكثر أهمية للتحليل المالي.					
22	تؤثر الأوضاع السياسية على نتائج التحليل المالي.					
23	ينم الاعتماد على البيانات المالية، في نهاية السنة المالية، أكثر من الاعتماد على سنة مالية.					
24	كلما اعتمدت المؤسسة الاقتصادية على التعامل الإلكتروني قلت حاجتها إلى التحليل المالي.					

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرات	الرقم
					أفضل أن تقوم بعض المؤسسات المالية، بتعديل طبيعة عملها بناء على نتائج التحليل المالي.	25
					أحبذ المقارنة في التحليل المالي، بين قوائم مالية لسنتين متتاليتين.	26
					يكشف التحليل المالي، عن البيانات المتعلقة بتلاعب الغش.	27
					يتم دراسة، ومراجعة البيانات، التي تم التوصل إليها عن طريق التحليل المالي.	28
					اعتقد أن التحليل المالي، ضروري للمؤسسة الاقتصادية.	29